

c
c
5
24



T05-01222

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات القانونية العليا
قسم القانون الخاص

١٣٠٤
٢٠١٣
٢٠١٣

٢٠١٣
٢٠١٣

الآثار القانونية لتصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة

م. د. محمد أحمد النمرات

في قانون التجارة الأردني

(دراسة مقارنة مع قانون التجارة المصري)

إعداد

الطالب عمر محمد أحمد النمرات

إشراف

د. عبد الله الخشروم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الدراسات

القانونية العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا



جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات القانونية العليا
قسم القانون الخاص

الآثار القانونية لتصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة
في قانون التجارة الأردني

(دراسة مقارنة مع قانون التجارة المصري)

إعداد

الطالب عمر محمد أحمد النمرا

إشراف

د. عبد الله الخشروم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الدراسات
القانونية العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا

٢٠٠٥

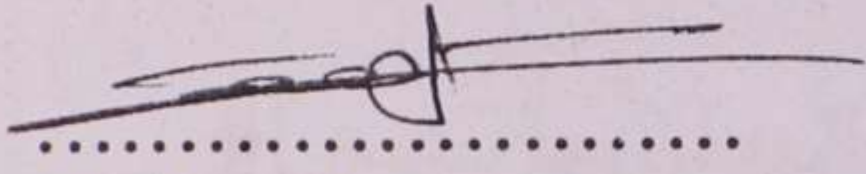


نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨ وقررت لجنة المناقشة إجازتها.

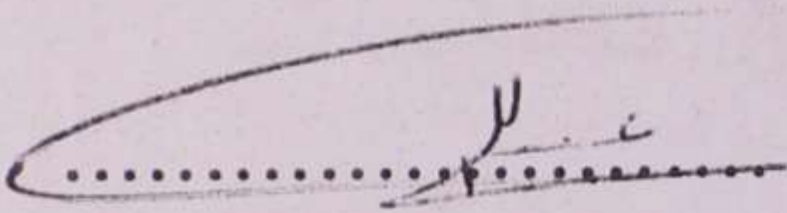
أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

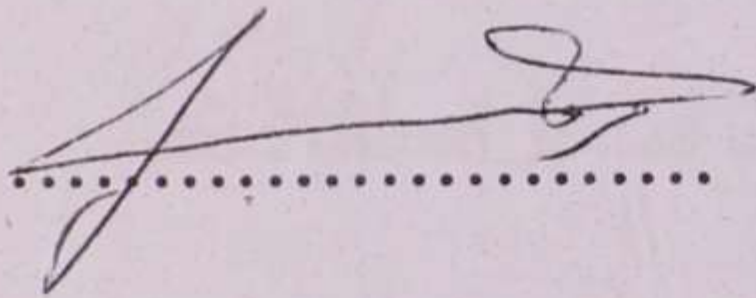
الدكتور أكرم ياملكي، رئيساً



الدكتور عبد الله الخشروم، عضواً ومشرفاً



الدكتور مروان الابراهيم، عضواً



الإهداء

إلى روح أمي أسأل الله أن يتقبلها عنده

إلى أبي الذي ما عرف عشقاً إلا لتراب هذا الوطن وما تنسم إلا

هواءه والذي ما ارتوى إلا من ماء نهره المقدس. فكان صاحب

القلب الرؤوف بالأقارب والأبناء وكان لهم أكثر من حب وهمهم

عنده أكبر من همهم فكانت حبات عرقه نوراً انبتت لسانبل عطفي فكان

لشقيقاتي ورمحي محبي فكانوا أشقائي

عمر

لشكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن
أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.
وإنني لأتقدم من مشرفي الفاضل الدكتور عبد الله الخشروم
بكل الشكر والعرفان على ما كان منه من طيب تعاون وسعة صدر
فكان الأخ والمعلم والمرشد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة
المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه وإنني لأقف إجلالاً
أمام ملاحظاتهم التي سوف يبديونها لي والتي سيكون لها أهمية
في إثراء هذه الدراسة.

والشكر موصول لأصحاب فضل غير ممنون والدماء لهم
بالمغفرة وطيب المنزل مقروء.

والتقدير إلى كل من آزرني ولو بكلمة طيبة.

الفهرس

الصفحة

المحتويات

أ	العنوان
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	الفهرس
ك	ملخص
م	مقدمة

الفصل التمهيدي

ماهية فترة الرتبة

٢	المبحث الأول - التوقف عن الدفع
٢	المطلب الأول : التوقف عن الدفع شرط من شروط الإفلاس
٧	المطلب الثاني : اختلاف مفهوم التوقف عن الدفع عن مفهوم الإعسار
١١	المطلب الثالث : شروط الدين الذي يتوقف عن دفعه
١١	* الفرع الأول : أن يكون تجارياً
١٣	* الفرع الثاني : أن يكون خالياً من النزاع
١٣	* الفرع الثالث : أن يكون معين المقدار
١٤	* الفرع الرابع : أن يكون مستحق الأداء
١٧	المبحث الثاني - تعريف فترة الرتبة وتطورها التاريخي ودعوى
	عدم نفاذ التصرف (البولصية)
١٨	المطلب الأول : تعريف فترة الرتبة



- ٢٠ المطلب الثاني : التطور التاريخي لفترة الريبة
- ٢٠ * الفرع الأول : العهد الروماني
- ٢١ * الفرع الثاني : عهد المدن الإيطالية
- ٢٢ * الفرع الثالث : العهد الفرنسي
- ٢٤ * الفرع الرابع : في قانون التجارة الأردني
- ٢٤ * الفرع الخامس : في قانون التجارة المصري
- ٢٥ المطلب الثالث : دعوى عدم نفاذ التصرف (الدعوى لبولصية)
- ٢٦ * الفرع الأول : فكرة دعوى عدم نفاذ التصرف
- ٢٦ * الفرع الثاني : شروط دعوى عدم نفاذ التصرف
- ٣١ * الفرع الثالث : آثار دعوى عدم نفاذ التصرف
- ٣١ * الفرع الرابع : طبيعة دعوى عدم نفاذ التصرف
- ٣٢ * الفرع الخامس : عدم كفاية دعوى عدم نفاذ التصرف
لحماية الدائنين من تصرفات التاجر
المفلس خلال فترة الريبة
- ٣٤ * الفرع السادس : الأساس القانوني لدعوى البطلان في فترة الريبة
- ٣٦ المبحث الثالث - تحديد فترة الريبة
- ٣٦ المطلب الأول : تحديد فترة الريبة بحكم شهر الإفلاس
- ٣٩ المطلب الثاني : تحديد فترة الريبة بحكم لاحق لحكم شهر الإفلاس

الفصل الأول

- البطلان الوجوبي لتصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة
- ٤٥ المبحث الأول - طبيعة بطلان تصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة
- ٤٥ المطلب الأول : طبيعة البطلان المقرر في القانون المدني
- ٤٧ المطلب الثاني : طبيعة بطلان تصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة

٥٠

المبحث الثاني - شروط البطلان الوجوبي

٥١

المطلب الأول : أن يكون من التصرفات الواردة في المادة (٣٣٣) تجارة أردني

٥٢

المطلب الثاني : أن يصدر التصرف خلال فترة الرتبة

٥٥

المطلب الثالث : أن يصدر التصرف من المدين ويكون متعلقاً بأمواله

٥٦

المطلب الرابع : أن يقدم طلب الإبطال من وكيل التفليسة بوصفه ممثلاً

لجماعة الدائنين

٥٩

المبحث الثالث - التصرفات الخاضعة للبطلان الوجوبي

٥٩

المطلب الأول : التبرعات

٦٥

* الفرع الأول : الوقف

٦٨

* الفرع الثاني : الوصية

٦٨

* الفرع الثالث : المهر

٦٩

* الفرع الرابع : الكفالة

٧٠

* الفرع الخامس : عقد التأمين على الحياة

٧٢

المطلب الثاني : الوفاء قبل موعد الاستحقاق

٧٥

* الفرع الأول : صور الوفاء قبل موعد الاستحقاق

٧٥

أولاً - الوفاء عن طريق الحوالة

٧٦

ثانياً - بإنشاء مقابل الوفاء

٧٦

ثالثاً - الوفاء عن طريق المقاصة

٧٧

رابعاً - الوفاء من مدين المدين قبل حلول الأجل

٧٧

* الفرع الثاني : صور الوفاء التي يختلط فيها الأمر

٧٧

أولاً - القيد في الحساب الجاري

٧٨

ثانياً - الصفقات الآجلة

٧٨

ثالثاً - الوفاء بالدين مقابل الحصول على خصم جزء منه



٨٠	المطلب الثالث : الوفاء بغير الشيء المتفق عليه
٨٦	* الفرع الأول : الحوالة
٨٧	* الفرع الثاني : البيع
٨٨	* الفرع الثالث : بإيجاد مقابل الوفاء
٨٩	* الفرع الرابع : الفسخ الاتفاقي
٩٠	* الفرع الخامس : المقاصة
٩٣	المطلب الرابع : التأمينات الضامنة لدين سابق
٩٥	* الفرع الأول : التأمينات التي ينالها البطلان
٩٦	أولاً - رهن العقار
٩٧	ثانياً - رهن المنقول
٩٩	ثالثاً - حق الاختصاص
١٠٠	* الفرع الثاني : التأمينات التي لا ينالها البطلان
١٠٠	أولاً - حق الامتياز
١٠١	ثانياً - الكفالة العينية
١٠١	ثالثاً - الكفالة الشخصية
١٠٢	المبحث الرابع - آثار البطلان الوجوبي
١٠٣	المطلب الأول : أثر بطلان التبرعات
١٠٧	المطلب الثاني : أثر بطلان وفاء الدين قبل ميعاد الاستحقاق
١٠٩	المطلب الثالث : أثر بطلان الوفاء بغير الشيء المتفق عليه
١١٢	المطلب الرابع : أثر بطلان الرهون والتأمينات الضامنة لدين سابق



الفصل الثاني

البطلان الجوازي لتصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة

١٢٢

المبحث الأول - شروط البطلان الجوازي

١٢٣

المطلب الأول : وقوع التصرف خلال فترة الريبة

١٢٤

المطلب الثاني : أن يكون من تصرف مع المفلس عالماً بتوقفه عن الدفع

١٢٨

المطلب الثالث : أن يكون التصرف ضاراً بكتلة الدائنين

١٣١

المبحث الثاني - التصرفات الخاضعة للبطلان الجوازي

١٣٢

المطلب الأول : الوفاء بالديون المستحقة

١٣٦

المطلب الثاني : عقود المعاوضات

١٣٧

* الفرع الأول : القسمة

١٤١

* الفرع الثاني : الصلح

١٤٣

المطلب الثالث : استثناء الأوراق التجارية من البطلان الجوازي

١٥٠

المبحث الثالث - آثار البطلان الجوازي

١٥١

المطلب الأول : أثر إبطال الوفاء بالدين المستحق خلال فترة الريبة

١٥٣

المطلب الثاني : أثر إبطال المعاوضات خلال فترة الريبة

١٥٨

المبحث الرابع - بطلان قيود الرهن أو التأمين العقاري

١٥٩

المطلب الأول : وقف قيد الرهن أو التأمين بعد تسجيل حكم شهر الإفلاس

١٦٢

المطلب الثاني : بطلان قيود الرهن أو التأمين الواقعة في فترة الريبة

١٦٥

* الفرع الأول : شروط بطلان القيود الحاصلة في فترة الريبة

١٦٥

الشرط الأول - أن يحصل القيد في فترة الريبة

١٦٥

الشرط الثاني - أن يمضي أكثر من خمسة عشر يوماً

بين تاريخ إنشاء الرهن وتاريخ القيد

١٦٦

الشرط الثالث - أن يكون تأخير القيد قد أضر بالدائنين

١٦٦	* الفرع الثاني : القيود الخاضعة للبطلان
١٦٧	أولاً - الرهن العقاري
١٦٧	ثانياً - حقوق الامتياز
١٦٨	ثالثاً - حق الاختصاص
١٦٩	* الفرع الثالث : آثار بطلان قيود الرهن أو التأمين
١٧١	المبحث الخامس - دعوى إبطال تصرفات المفلس خلال فترة الريبة
١٧١	المطلب الأول : المحكمة المختصة بنظر دعوى بطلان تصرفات المفلس خلال فترة الريبة
١٧٥	المطلب الثاني : طرق الطعن في حكم دعوى بطلان تصرفات المفلس خلال فترة الريبة
١٧٦	* الفرع الأول : طرق الطعن العادية
١٧٦	❖ الاستئناف
١٧٨	* الفرع الثاني : طرق الطعن غير العادية
١٧٨	أولاً - التمييز
١٧٩	ثانياً - اعتراض الغير
١٨٠	ثالثاً - إعادة المحكمة
١٨٠	المطلب الثالث : تقادم دعوى البطلان
١٨٢	خاتمة
١٨٨	المصادر والمراجع
١٩٦	الملخص باللغة الإنجليزية



ملخص

تناولت هذه الدراسة البحث في الآثار القانونية التي تترتب على تصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، منها فصل تمهيدي خاص بتحديد ماهية فترة الريبة، حيث كان لابد قبل البحث في ماهية هذه الفترة التعرف في المبحث الأول منه على مفهوم أهم شرط من الشروط اللازمة لشهر الإفلاس، وهو شرط التوقف عن الدفع وقد تم التعرف على معنى هذا الشرط، ومتى يمكن أن يكون التاجر متوقفاً عن الدفع، واختلاف هذا المفهوم عن مفهوم الإعسار المقرر في القانون المدني، وشروط الدين الذي يجب أن يتوقف عن دفعه التاجر حتى يمكن شهر إفلاسه. أما المبحث الثاني، فتناول التعرف على معنى فترة الريبة وتطورها التاريخي ودعوى عدم نفاذ التصرف (البولصية) من خلال الوقوف على معنى هذه الفترة وتطورها التاريخي على مر العصور بدءاً بالعصر الروماني، ومعنى دعوى عدم نفاذ التصرف وكيف تبقى هذه الدعوى قاصرة عن توفير الحماية للدائنين من تصرفات التاجر المفلس خلال فترة الريبة، أما المبحث الثالث فتناول كيفية تحديد فترة الريبة، سواء بحكم شهر الإفلاس أو بحكم لاحق لشهر الإفلاس. وخصّص الفصل الأول في هذه الدراسة للبحث في البطلان الوجوبي لتصرفات التاجر المفلس، حيث تناول التعرف على طبيعة بطلان فترة الريبة في المبحث الأول، وشروط هذا البطلان في المبحث الثاني، والتصرفات الخاضعة للبطلان الوجوبي في المبحث الثالث، والآثار المترتبة على هذا البطلان في المبحث الرابع.

أما الفصل الثاني، فقد تناول البطلان الجوازي لتصرفات التاجر المفلس من حيث شروط هذا البطلان في المبحث الأول والتصرفات التي تخضع لهذا البطلان، والاستثناءات الواردة عليها في المبحث الثاني، وآثار هذا البطلان في المبحث الثالث، وبطلان قيود الرهن أو التأمين العقاري في المبحث الرابع، ودعوى إبطال تصرفات المفلس خلال فترة الريبة في المبحث الخامس.



وفي نهاية الدراسة، تقدمت ببعض المقترحات للمشرع التجاري الأردني توصلت إليها من
وحي المقارنة مع قانون التجارة المصري الذي استقى أحكامه من واقع التطبيق العملي لآراء
الفقه وأحكام القضاء.